



شريحة أكبر من الكعكة المتنامية

ثروت جهان، وبران ماكدونالد

Sarwat Jahan and Brad McDonald

عبر الكرة الأرضية

تختلف التنمية المالية بصورة ملحوظة في جميع أنحاء العالم (راجع الشكل ١). وعادة ما يُسمى ارتفاع مستوى الخدمات المالية بالعميق المالي. وعندما تقاس البلدان مرتفعة الدخل بنسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي، نجد أنها أعمق في المتوسط من البلدان منخفضة الدخل بنحو ست مرات. وتصدق مشاهدة مماثلة على مؤشر آخر للعميق المالي، وهو نسبة المجلد النقدي إلى إجمالي الناتج المحلي. والمجلد النقدي هو أحد مقاييس المعروض من النقود الذي يشمل النقدية والحسابات الجارية وحسابات التوفير. والأمر المشجع هو أنه على الرغم من وجود أدنى مستويات العمق المالي في البلدان النامية، فإنها تشهد حاليا تعميقا ماليا بمعدلات أسرع بكثير من البلدان الأعلى دخلا. فعلى امتداد الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩، بلغت النسبة التراكمية المتوسطة لنمو الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي في البلدان منخفضة الدخل نحو ٦٣٪، مقابل ٣٣٪ في كل مجموعات الدخل الأخرى.

ولكن جودة التعميق المالي ستكون منخفضة إن لم تتوفر الخدمات المالية سوى لقلّة من الشركات أو الأسر المعيشية، ذلك أن الحصول على التمويل أمر أساسي، مثل عمق النظام المالي. ويبلغ نصيب كل ١٠٠ ألف فرد بالغ من فروع البنوك في البلدان مرتفعة الدخل ١٢ ضعف نصيب نظرائهم في البلدان منخفضة الدخل في المتوسط، ويزيد نصيبهم من آلات الصرف الآلي ٣٠ مرة. ومع هذا فالوصول على الخدمات المالية في البلدان منخفضة الدخل أخذ في النمو؛ فقد زاد متوسط عدد فروع البنوك لكل ١٠٠ ألف من سكان البلدان منخفضة الدخل بنحو ٢١٪ خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٩؛ وخلال المدة نفسها كان نمو فروع البنوك راكدا في البلدان مرتفعة الدخل، وزاد بنسبة تتراوح بين ٥٪ و٢٪ في البلدان من الشريحة الأدنى والشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط.

كذلك يتفاوت مستوى العمق المالي بصورة واسعة بين البلدان التي تشهد مستويات دخل متماثلة (راجع الشكل ٢). وفي البلدان منخفضة الدخل، تبلغ نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي في بلد متوسط ١٠٪، في حين تتراوح النسب في نحو ١٧٪ من هذه البلدان بين ٢٠٪ و٣٥٪. ونسبة الائتمان الخاص المتوسط إلى إجمالي الناتج

التنمية الاقتصادية والتنمية المالية

تتسم

بأنهما يدعمان بعضهما، ولا يُتوقع أن يكون هذا الأمر مدعاة للدهشة. فالخدمات المالية الأشد تنوعا والمتاحة بدرجة أكبر- من البنوك وشركات التأمين وأسواق الأسهم- تتيح توجيه قدر أكبر من المدخرات المجمعّة بكفاءة متزايدة صوب الاستثمارات المنتجة التي تحقق نموا أقوى. ولكن الأمر الذي يدعو لدهشة البعض أن هناك أدلة متزايدة على أن التنمية المالية لا تزيد حجم الكعكة فسحب، وإنما تُقسّمها على نحو أكثر تساوي.

وبالنسبة للخمس الأدنى من المجتمع، يرجع نحو ٦٠٪ من منافع التنمية المالية إلى النمو الاقتصادي الشامل ويرجع ٤٠٪ إلى زيادة المساواة في توزيع الدخل (دراسة Beck, Demirgüç-Kunt, and Levine, 2007).

وهذا الأمر مهم بالنسبة للبلدان بجميع مستويات الدخل، ولكنه يمنح أيضا سببا للتفاؤل بأن المعدلات الأسرع للحد من الفقر ربما باتت وشيكة في البلدان النامية، خاصة بالنسبة لكثير من البلدان منخفضة الدخل حيث تتعزز مؤشرات التنمية المالية سريعا.

ويطرح هذا الربط بين المساواة والتنمية المالية سؤالا ملحا أمام صناع السياسة: كيف يمكن للحكومات النهوض بالتنمية المالية التي تدعم النمو وتقلل عدم المساواة مع تحقيق قدر كاف من الاستقرار المالي والاقتصادي؟ ولا توفر التجربة سوى عدد قليل من القواعد الراسخة وبعض الإرشادات العامة. فمثلما هو الحال بالنسبة للإصلاحات الاقتصادية على نحو أعم، ينبغي تصميم وتيرة التحرير المالي ومنهجه حسب الوضع القطري، كما يتعين أن يكمل سياسات البلد المعني في مجالات أخرى؛ ذلك أن وضع أساس لمناخ اقتصادي كلي مستقر وأسواق مرنة للمنتجات والتجارة والعمل يمكن أن يؤثر على نجاح استراتيجيات التنمية المالية. وبناء على ذلك، فإن الاستراتيجيات الأكثر نجاحا ستحدد وتزيل العقبات التي تعترض الحصول على الخدمات المالية- مثل السياسات التي تعرقل المنافسة- دون إملاء نتائج معينة. فضلا على ذلك، فالاستراتيجيات الناجحة ستراعي الأضرار التي يمكن أن يسببها عدم الاستقرار المالي، والتي ستقع على النمو وبصفة خاصة على أعضاء المجتمع الأقل دخلا.

تطوير القطاع المالي
يعجل بالنمو الاقتصادي
ويمكن أن يزيد التفاوت
بين الأجور

المالية، ثم يتراجع مستوى عدم المساواة بصورة أكثر كثافة مع توافر مزيد من الفرص.

ويتوصل قدر متزايد من الأنشطة التجريبية إلى أدلة على تأثير التنمية في الحد من عدم المساواة، خاصة بعد استبعاد أثر مستويات الدخل، والخصائص القُطرية الأخرى، والسببية العكسية المحتملة (أي أن تراجع عدم المساواة من

المحلي في بلدان الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط وبلدان الشريحة الأعلى منها هي على التوالي ٢٤٪ و ٢٩٪، لكن هناك تشتت كبير. وتبلغ نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي في بلد متوسط في شريحة البلدان مرتفعة الدخل ٦٢٪، لكن هذه النسب أقل من ٣٥٪ في نحو ٨٪ من البلدان مرتفعة الدخل.

التنمية المالية وعدم المساواة

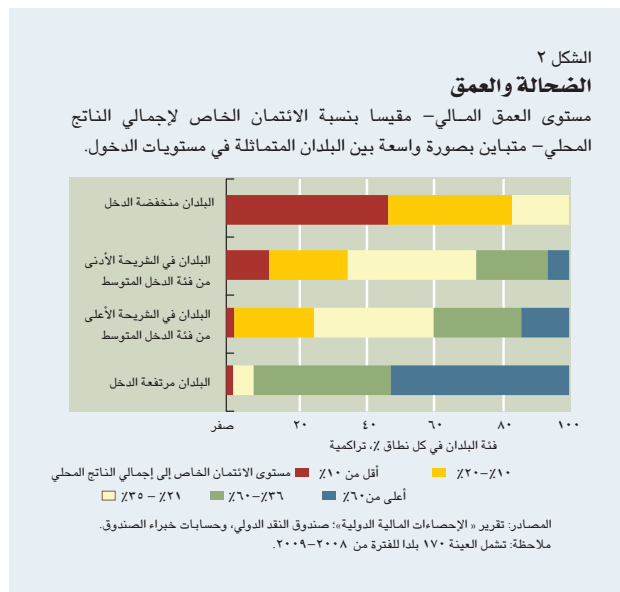
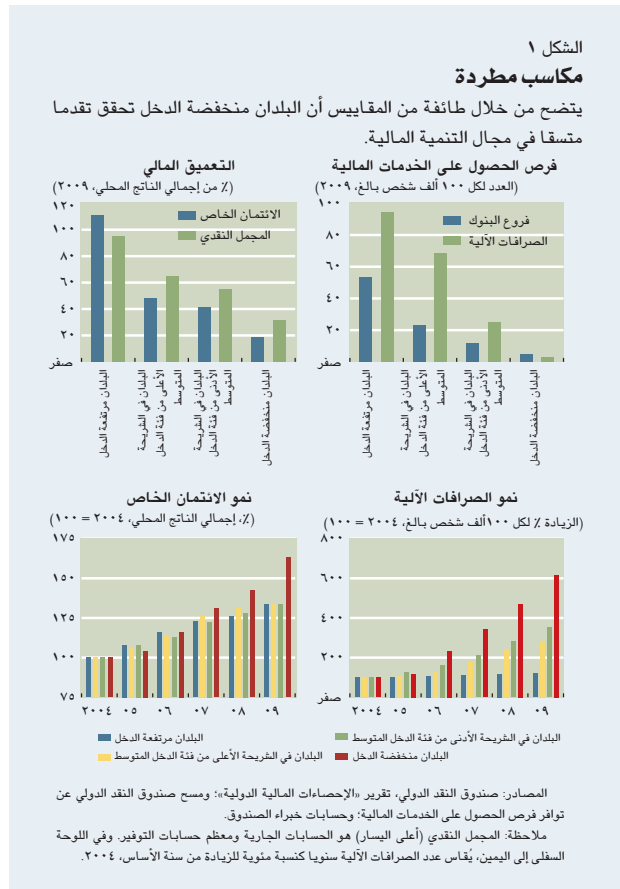
تتيح التنمية المالية القيام باستثمارات أكبر وتخصيص رأس المال على نحو أكثر إنتاجية، مما يؤدي إلى نمو أعلى للدخل. لكن منافع التنمية المالية تمتد لما وراء تمويل الاستثمار، وتبدأ عادة بتوفير خدمات أفضل وأرخص لادخار الأموال وأداء المدفوعات. وتتيح هذه الخدمات للشركات والأسر المعيشية أن تتجنب تكاليف المقايضات أو المعاملات النقدية، وتقلل تكاليف تحويل الأموال، وتوفر الفرص لتراكم الأصول وتمهيد الدخل. وتساعد خدمات التأمين الشركات والأسر المعيشية في التغلب على الصدمات وتقلل تعرضها لمخاطر الأوضاع المعاكسة، بما يقلص خطر الوقوع في دائرة الفقر. ومن شأن الأسواق المالية المحلية المتطورة جيدا أن تفيد في تخفيف دورات الانتعاش والكساد التي يطلق عنايتها التوقف المفاجئ في التدفقات المالية.

وقد تؤدي أوجه القصور في الأسواق المالية – مثل تفاوت المعلومات (عندما يطلع أحد الأطراف على معلومات عن صفقة ما أكثر مما يطلع عليه طرف آخر)، وتكاليف المعاملات، وتكاليف إنفاذ العقود – إلى عرقلة رواد المشروعات الفقراء الذين تعوزهم عموما الضمانات، والسجلات الائتمانية، والعلاقات. وتعرقل القيود الائتمانية هذه تدفق رؤوس الأموال إلى الفقراء الذين لديهم مشروعات يمكن أن تدر عائدا مرتفعا. ومن ثم، يبين بعض النماذج الاقتصادية أن التنمية المالية تحد من الفقر وتفاوت الدخل بصورة مباشرة، بإرخاء قيود الائتمان المفروضة على الفقراء على نحو غير متناسب، وبصورة غير مباشرة بتحسين تخصيص رأس المال والتعجيل بالموافقة.

وتشير نماذج أخرى إلى أن التنمية المالية قد تزيد عدم المساواة في البداية قبل أن تقلله في نهاية المطاف. ويعتمد الفقراء في المقام الأول على القطاع غير الرسمي للحصول على رأس المال، ومن ثم فإن تحسين القطاع المالي الرسمي يساعد الأغنياء بصفة أساسية. ويتبين من بعض النماذج أن في المراحل الأولى من التنمية، لا يستطيع سوى الأغنياء النفاذ إلى الأسواق المالية والاستفادة منها، ومن ثم فإن التنمية المالية تزيد من حدة عدم المساواة في الدخل. وعند بلوغ مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية، تساعد التنمية المالية نسبة متزايدة من المجتمع.

الأدلة

تبين النماذج القُطرية البسيطة أن مستوى عدم المساواة في الدخل أقل في البلدان التي لديها أسواق مالية أعمق وتتيح فرصا أسهل للدخول. وباستخدام معامل جيني في قياس عدم المساواة، نجد أن درجة تفاوت الدخل تتراجع في النظم المالية الأكثر تطورا، رغم التباين الكبير بينها. ويتراوح معامل جيني من صفر، حيث تحصل كل الأسر المعيشية على نفس الدخل، إلى ١٠٠ حيث تحصل أسرة معيشية واحدة على الدخل كله. ويبين كل من العمق المالي، مقياسا بنسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي، وفرص الحصول على الخدمات المالية، مقياسا بعدد فروع البنوك (راجع الشكل ٣) – حصول الشرائح الأغنى في المجتمع على المنافع في البداية، لكن بعد ذلك تتحقق المنافع للشرائح الأفقر مع تقدم التنمية



وتمتد منافع التنمية المالية إلى أبعد من المساواة في الدخل لتشمل مؤشرات أخرى للفقر. فيبدو أن مدى انتشار الفقر في البلدان ذات النظم المالية المتطورة جيدا يكون أقل مقارنة بالبلدان الأخرى التي تسجل نفس المستوى من الدخل القومي، ذلك أن زيادة تبلغ ١٠ نقاط مئوية في نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي تقلل نسبة السكان الذين يعيشون في فقر بنسبة تتراوح بين ٢,٥ و٣ نقاط مئوية (دراسة Honohan, 2004). وبالمثل، فإن ارتفاعا مقداره درجة واحدة في نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي يقلل تفشي نقص التغذية بمقدار يتراوح بين ٢,٢ و٢,٥ نقطة مئوية (دراسة Claessens and Feijen, 2007). وثمة أدلة أيضا على أن التنمية المالية تحسن الصحة المجتمعية والتعليم والمساواة بين الجنسين وتقلل تشغيل الأطفال.

بيد أنه ليست كل حالات التنمية المالية تقلل عدم المساواة، على الأقل في الأجل القصير. فعلى سبيل المثال، تبين دراسة عن تحرير البورصات في الأسواق الصاعدة أن المنافع تعود في المقام الأول على الأغنياء على حساب المواطنين متوسطي الدخل. وبالمثل، فإن العولمة المالية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالاستثمار الأجنبي المباشر، ارتبطت بتوسيع نطاق التفاوت في الدخل (IMF, 2007). وبصورة أعم، هناك خطر من أن تستأثر مجموعات صغيرة من النخب بعملية التحرير المالي، وتوجهها بطرق تقلل فرص الحصول على الخدمات المالية بدلا من توسيعها (دراسة Claessens and Perotti, 2007).

ما هو القدر الكافي؟

في حين يمكن للنظم المالية سليمة الأداء أن تدعم النمو، فإن قدرا أكثر من اللازم من تنمية القطاع المالي قد يجلب مخاطر أيضا. وتتوصل التقديرات التجريبية إلى أن التنمية المالية يمكن أن تتسبب في تقلب نمو الناتج، الذي يزيد عندما يتجاوز الائتمان المقدم للقطاع الخاص ١٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي (دراسة Easterly, Islam, and Stiglitz, 2001). ولا يتوقف تحديد العتبات التي يعتبر تجاوزها «أكثر من اللازم» على مستوى التنمية المالية فقط، وإنما يتوقف أيضا على خصائص قطرية أخرى مثل نوعية المؤسسات - بما في ذلك الإطار التنظيمي والرقابة المالية. فعندما تكون المؤسسات أضعف، قد يسهم تكامل الأسواق المالية للبلد المعني مع أسواق البلدان الأخرى في زيادة تقلب الاقتصاد الكلي (مثلما يحدث في حالة النمو والبطالة).

والبلدان النامية غالبا ما تكون بعيدة عن هذه العتبات، لكنها تصبح أيضا أكثر تعرضا للاضطرابات التي يثيرها القطاع المالي. وقد نحا الفقر للتزايد إبان الأزمات الاقتصادية، حيث يعاني الإنفاق الاجتماعي وتشهد المعونة ركودا، مما يرجع احتمالات الوقوع في الفقر إلى شبكات أمان اجتماعي تكون عادة غير متطورة.

نجدد الفقراء

إن الأدلة المتوافرة على أن التنمية المالية تدعم النمو وتحقق المنفعة بقوة للشرائح الأكثر فقرا في المجتمع هي أنباء طيبة فيما يخص الحد من الفقر وتحقيق المساواة في الدخل. وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل بصفة خاصة، قد تنبئ الاتجاهات الأخيرة في مؤشرات التنمية المالية بفترة مستمرة من النمو القوي الذي يشمل كل فئات المجتمع تدريجيا. فكيف يمكن دعم هذا الاتجاه الباحث على الأمل؟ هناك العديد من مجالات السياسة الأساسية التي تكتسب أهمية.

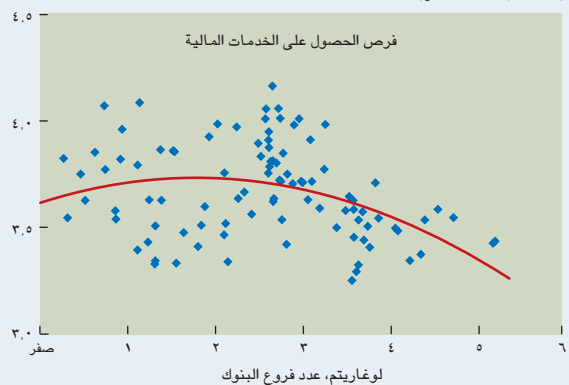
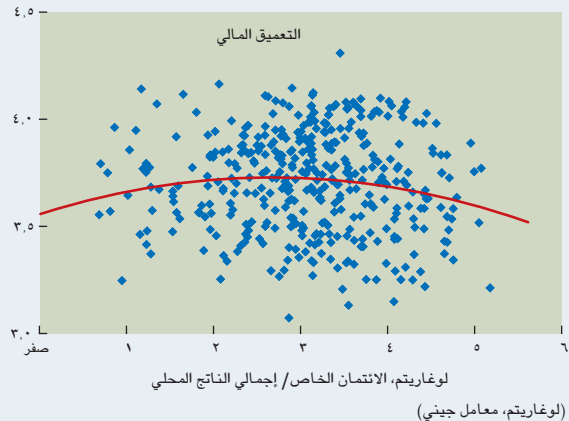
المحتمل أن يطلق العنان للتنمية المالية). ويبين التحليل القطري انخفاض معامل جيني على نحو أسرع في البلدان التي تضم هيئات للوساطة المالية أكثر تطورا (مثل البنوك أو شركات التأمين)، ومع توافر مؤسسات للوساطة المالية أفضل تطورا، ينمو دخل أفقر ٢٠٪ من السكان بوتيرة أسرع من نمو المتوسط القومي؛ وتقل نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار أو دولارين يوميا بوتيرة أسرع مع ارتفاع مستويات التنمية المالية (دراسة Beck, Demirgüç-Kunt, and Levine, 2007).

وتخلص الدراسات القطرية إلى استنتاجات مماثلة. فقد توصلت دراسة عن تأثير فروع البنوك في ريف الهند إلى حدوث زيادة في الناتج وتراجع الفقر مع زيادة فرص الحصول على التمويل (دراسة Burgess and Pande, 2005)، وبينت دراسة أخرى أن زيادة فرص الاستفادة من خدمات فروع البنوك خفضت مستوى عدم المساواة في الدخل في الولايات المتحدة (دراسة Beck, Levine, and Levkov, 2010).

الشكل ٣

تمويل أكثر: عدم مساواة أقل

في ظل تطور الأسواق المالية - مقيسا بنمو الائتمان الخاص وعدد فروع البنوك - تستفيد أفقر شرائح المجتمع، على الرغم من استفادة الأغنياء على نحو غير متناسب خلال المراحل الأولى. (لوغاريتم، معامل جيني)



المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية؛ صندوق النقد الدولي، تقرير «الإحصاءات المالية الدولية»؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملاحظة: التنمية المالية مقيسة بكل من الائتمان الخاص كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وعدد فروع البنوك. وقد تم تعديل البيانات رياضيا لتعكس على نحو أكثر إحكاما العلاقة بين مقاييس التنمية المالية وعدم المساواة. وكلما ارتفع الرقم على المحور الرأسي، ارتفع مستوى عدم المساواة في البلد المعني. وكل البيانات هي متوسطات لفترات تمتد خمس سنوات بين ١٩٨٠ و٢٠٠٩. وتضم العينة ١٧٠ بلدا.

عن طريق السماح بإنشاء فروع للبنوك الأجنبية. وتتنوع المنافسة من خلال الخطوات التكميلية نحو تحقيق التناغم التنظيمي والتعاون الرقابي. وقد تطورت الاتفاقيات التجارية على المستويات متعددة الأطراف والإقليمية على نحو يسهل ويوفر ركيزة خارجية لهذه الإصلاحات.

وتشدد هذه الاستراتيجيات على التنمية المالية بصفة عامة – ولا يزال هناك أدلة محدودة على وجود استراتيجيات بعينها قد تحقق نتائج أفضل في الحد من الفقر. غير أنه يجدر التركيز على بعض المجالات، فمع تركيز الفقر عادة في المناطق الريفية، يمكن للأجهزة التنظيمية أن تكفل عدم تمييز معايير تصنيف القروض وشروط رأس المال الإلزامي ضد القروض المقدمة للقطاع الزراعي، حيث يعمل كثير من الفقراء. ومن شأن استغلال التكنولوجيا الحديثة في البلدان النامية أن يوفر فرص الحصول على الموارد المالية لمن كانوا مستبعدين من قبل. على سبيل المثال، فإن برامج الحصول على الأموال بالهواتف المحمولة في كينيا، التي أتاحت للفقراء استخدام هواتفهم الخلوية للتعامل مع المصارف قد نجحت في توفير مزيد من فرص الحصول على الموارد المالية، في حين خفضت تكاليف المعاملات ويسرت التبادل التجاري (IMF, 2011). ■

ثروت جهان خبير اقتصادي، وبرايد ماك دونالد نائب رئيس وحدة في إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Beck, Thorsten, Asli Demirgüç-Kunt, and Ross Levine, 2007, "Finance, Inequality and the Poor," Journal of Economic Growth, Vol. 12, No. 1, pp. 27–49.

Beck, Thorsten, Ross Levine, and Alexey Levkov, 2010, "Big Bad Banks? The Winners and Losers from Bank Deregulation in the United States," Journal of Finance, Vol. 65, No. 5, pp. 1637–67.

Burgess, Robin, and Rohini Pande, 2005, "Do Rural Banks Matter? Evidence from the Indian Social Banking Experiment," American Economic Review, Vol. 95, No. 3, pp. 780–95.

Claessens, Stijn, and Erik Feijen, 2007, "Financial Sector Development and the Millennium Development Goals," World Bank Working Paper No. 89 (Washington: World Bank).

Claessens, Stijn, and Enrico Perotti, 2007, "Finance and Inequality: Channels and Evidence," Journal of Comparative Economics, Vol. 35, No. 4, pp. 748–73.

Easterly, William, Roumeen Islam, and Joseph Stiglitz, 2001, "Shaken and Stirred: Explaining Growth Volatility," in Annual World Bank Conference on Development Economics, ed. by Boris Pleskovic and Nicholas Stern (Washington: World Bank).

Honohan, Patrick, 2004, "Financial Development, Growth and Poverty: How Close Are the Links?" Policy Research Working Paper No. 3203 (Washington: World Bank).

—, 2005, "Banking Sector Crises and Inequality," Policy Research Working Paper No. 3659 (Washington: World Bank).

International Monetary Fund (IMF), 2007, World Economic Outlook (Washington, October).

—, 2011, "The East African Community: Taking Off?" in Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa (Washington, April).

Ostry, Jonathan David, Alessandro Prati, and Antonio Spilimbergo, eds., 2008, Structural Reforms and Economic Performance in Advanced and Developing Countries (Washington: International Monetary Fund).

الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي: يساعد استقرار الاقتصاد الكلي على جذب الاستثمار المحلي والأجنبي، وهو طريق رئيسي لترجمة التنمية المالية إلى تحقيق نمو. ويمكن لسياسة فرض الضرائب وتخفيض الإنفاق وإدارة الديون أن تساعد بصورة مباشرة، بتفادي الإفراط في الديون المحلية التي تقلص مجمع الأموال المتاحة للاستثمار الخاص. وفي حين يبدو أن نوبات عدم الاستقرار المالي تؤثر على الدخل على نحو غير متناسب في نهاية المطاف، فإن الفقراء ليسوا مؤهلين جيدا للتعامل مع أي انخفاض في الدخل (دراسة Honohan, 2005). إصلاحات هيكلية أخرى: تؤكد الأدلة المتوافرة عن التفاعل بين الإصلاحات الهيكلية أن تلك المتعلقة بأسواق المنتجات – مثل التجارة والزراعة والخدمات المحلية – تزيد من نجاح استراتيجيات التنمية المالية في تعزيز النمو المستقر. ويبدو أن الربحية والملاءة المعززين للشركات المحلية اللتين تنتجان عن إصلاح أسواق المنتجات، تؤديان إلى تحسين فرص توافر الائتمان (دراسة Ostry, Prati, and Spilimbergo, 2008).

المناخ القانوني والبنية التحتية للأسواق المالية: تلقي مسوح، مثل مسح مزاوله الأعمال للبنك الدولي، الضوء على دور حقوق الملكية والقدرة على إنفاذ

الفقراء ليسوا مؤهلين جيدا للتعامل مع أي انخفاض في الدخل.

العقود في تحقيق التنمية المالية. فالعمليات، التي تتسم بالتوازن والشفافية والتي تجيء في التوقيت المناسب وترمي إلى تأمين الضمانات عند حدوث عجز عن سداد القروض، تشجع المؤسسات المالية على إقراض عدد أكبر من الشركات الأصغر، مما ينهض بقطاع الأعمال التنافسي والديناميكي. وفي الاقتصادات الأكبر والأكثر تطورا، ينبغي التركيز أيضا على تنمية أسواق رأس المال.

النهوض باستخدام الموارد المالية: على الرغم من النمو الذي شهدته الفترة الأخيرة، لا تزال النظم المالية محدودة في المناطق منخفضة الدخل، خاصة في كثير من أنحاء إفريقيا جنوب الصحراء. ففي مجال العمل المصرفي، وهو المصدر السائد للتمويل في هذه المناطق، تعكس الفروق الكبيرة بين أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض الافتقار للمنافسة وتمنع الشركات من النمو لتستفيد من وفورات الحجم. وتحرير القطاع المصرفي الذي يعزز المنافسة (ويراعي الاستقرار على النحو الواجب) يدعم النمو، فتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل النمو السنوي للاقتصادات النامية ذات القطاعات المصرفية الأكثر انفتاحا، قد تجاوز مثيله في الاقتصادات ذات القطاعات المصرفية الأقل انفتاحا بنحو نقطة مئوية واحدة (دراسة Ostry, Prati, and, Spilimbergo, 2008).

تعزيز التكامل: يعد التكامل العالمي والإقليمي أحد سبل تعزيز قدرة القطاع المصرفي على المنافسة والنهوض بفرص الحصول على الموارد. على سبيل المثال، فإن فتح السوق المصرفية المحلية بوتيرة مناسبة وبناء على إصلاحات داعمة يحقق منافع للاقتصادات بكافة أحجامها، كما يُحدث تأثيرا «مواتيا للمنافسة» في الاقتصادات – التي تؤدي محدودية نطاق العمليات فيها إلى ارتفاع تكاليف التشغيل – يعزز فرص الحصول على الموارد المالية بتخفيض الأسعار وتعزيز نطاق الخدمات المالية المقدمة. ويمكن تحقيق هذا «الانفتاح» من خلال السماح للشركات التابعة للبنوك الأجنبية بإنشاء شركات محلية أو